الفصل الحادي عشر

العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2012 تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق[1]. ويقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المُقدمة من الدول العربية المانحة بحوالي 3.2 مليار دولار في عام 2012 [2] ليبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970 – 2012 حوالي 158.6 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.20 في المائة في عام 2012.

ومن جهة أخرى، تابعت مؤسسات مجموعة التنسيق جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول المستفيدة، حيث سجلت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من هذه المؤسسات في عام 2012 حوالي 8.4 مليار دولار مقابل حوالي 6.4 في عام 2011 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 31.3 في المائة عما كانت عليه في عام 2011. وشكلت منها الالتزامات التحويلية المقدمة إلى الدول العربية نسبة 51 في المائة في عام 2012 مقارنة بنحو 54.7 في المائة عام 2011. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمجموعة التنسيق لعام 2012، الاهتمام المتواصل بدعم مشاريع قطاعي النقل والاتصالات والطاقة، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهما خلال عام 2012 حوالي 4.5 مليار دولار تشكل نحو 54 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

الملامح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى. وتقدم المساعدات الإنمائية العربية إلى الدول المستفيدة من خلال ثلاثة أطر مؤسسية أساسية وهي المساعدات الحكومية الثنائية، والعون العربي المقدم من خلال إسهام الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى أشكال المساعدات الأخرى المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية، والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، الإطار رقم (1).

---

(1) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

الإطار رقم (1)

مؤسسات مجموعة التنسيق

- انبثقت فكرة مؤسسات مجموعة التنسيق عام 1974، عندما استشعرت الصناديق العربية القائمة في ذلك الوقت ضرورة التشاور وتبادل الآراء، حول ما تقوم به من أنشطة لتعزيز ودعم الجهود الإنمائية، عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى مؤسسات المجموعة والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بأنشطة التمويل والإجراءات المصاحبة له. وتم عقد أول اجتماع لمجموعة التنسيق في مقر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام 1975، وشارك فيه بالإضافة إلى الصندوق الكويتي كل من صندوق أبوظبي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق السعودي للتنمية.

- وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على عقد اجتماعين سنوياً للمجموعة على مستوى مدراء العمليات، وعقد اجتماع على مستوى رؤساء المؤسسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما تم الاتفاق على اضطلاع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهام أمانة التنسيق، وعليه تتم عمليات التنسيق بين أعضاء المجموعة من خلال تلك الاجتماعات إضافة إلى اللجان الفنية التي يتم تشكيلها لبحث أمور محددة مثل اللجنة الفرعية للعقود واللجنة الفرعية للإعلام.

- تضم مجموعة التنسيق حالياً عشر مؤسسات من بينها أربعة مؤسسات وطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق قطر للتنمية، كما تضم ست مؤسسات إقليمية وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وصندوق النقد العربي.

- عقدت المجموعة منذ إنشائها في عام 1975 وحتى سبتمبر 2012، واحد وسبعون اجتماعاً على مستوى مدراء العمليات وأحدى عشرة اجتماعاً على مستوى رؤساء المؤسسات. وقد تم خلال هذه الاجتماعات تبادل وجهات النظر في عدد من المحاور المتعلقة بالسياسات والعمليات والمعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل من أعضاء المجموعة، ومراجعة الوضع الخاص ببعض الدول والمشاريع ذات الأولوية، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية.

- ولمواجهة العقبات الناشئة عن التباين بين متطلبات الوثائق الإجرائية المعتمدة في مؤسسات المجموعة، فقد تم تشكيل لجنة للعقود استطاعت إعداد واعتماد عدد من الوثائق القانونية النموذجية للعمل بها بشكل مباشر أو للاسترشاد بها، وهي: دليل استخدام خدمات الاستشاريين، الاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (التصميم والإشراف على تنفيذ أعمال الهندسة المدنية، الكهربائية والميكانيكية)، والاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (إعداد دراسات الجدوى)، ودليل قواعد وإجراءات الحصول على البضائع، وغيرها من الاتفاقيات النموذجية والأدلة الإسترشادية الأخرى. كما اعتمدت مجموعة التنسيق أسلوب إدارة القرض، الذي يقوم بموجبه أحد الأعضاء بإدارة قرض أو قروض نيابة عن عضو آخر. وامتدت الاستفادة من هذا الأسلوب إلى قيام بعض الأعضاء بإدارة قروض لمؤسسات من خارج مجموعة التنسيق كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

لقد عمدت مؤسسات المجموعة منذ عام 1992، إلى عقد اجتماعات استشارية مع الدول المستفيدة، لمناقشة الخطط الإنمائية لهذه الدول، وتم خلال هذه الاجتماعات الاتفاق على مشاريع ذات أولوية ما بين المشاريع المضمنة في خطط الدول المستفيدة، وتم الاتفاق أيضاً على المساهمة في تمويلها.

وتتسم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق إلى الدول المستفيدة بملامح عديدة أهمها التالي:

التوسع الجغرافي: يشمل نطاق أنشطة مؤسسات مجموعة التنسيق أكثر من 138 دولة، منها 22 دولة عربية، و42 دولة افريقية، و37 دولة آسيوية، و26 دولة في أمريكا اللاتينية، و11 دولة أخرى، بالإضافة إلى عدة جهات ومؤسسات أخرى مستفيدة.

التنوع القطاعي: تساهم مساعدات مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل المشاريع في قطاعات البنى التحتية مثل النقل والاتصالات، الطاقة والكهرباء، والمياه والصرف الصحي. كما تساهم في تمويل مشاريع قطاع الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة مثل مشاريع الصناديق الاجتماعية للتنمية، والتنمية الريفية المندمجة، والسكن الاجتماعي، فضلاً عن دعم بنوك التنمية المحلية التي تهتم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى تنامي دور هذا القطاع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تتسم مساعدات مؤسسات مجموعة التنسيق بدعمها القوي للتنمية الاجتماعية وبسعيها إلى دعم الجهود الدولية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف الرئيسي المتعلق بتخفيف حدة الفقر، وذلك من خلال تمويل مشاريع في قطاعات كالزراعة نظراً لدورها في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً، فضلاً عن دعم مشاريع قطاعي الصحة والتعليم لما لهما من دور ايجابي في تحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد البشرية، وخلق الظروف المواتية للاعتماد على قدراتها الذاتية.

تولي البلدان المستفيدة إعداد خططها الإنمائية وتنفيذ البرامج المرافقة: تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على أن تكون شريكة مساندة في التنمية مع الدول المستقبلة للدعم، وتفضل نهجاً قائماً على المشاركة تسترشد فيه باحتياجات وأولويات كل الدول المستفيدة. فهي تعمل وفق المبدأ القائم على أن يقوم المستفيدون في نهاية المطاف بإعداد استراتيجياتهم الإنمائية ويتولون مسؤولية تنفيذها. وعليه فإن مؤسسات مجموعة التنسيق تدرك مدى حاجة الدول المستفيدة إلى تحديد أولوياتها الخاصة والشعور بأنها تمتلك برامجها الإنمائية.

مساعدات ميسرة وإجراءات مرنة: تطبق مؤسسات المجموعة سياسات مرنة وإجراءات مبسطة في تعاونها مع الدول المستفيدة تأخذ في الاعتبار ظروفها الاقتصادية وتقدم القروض بشروط ميسرة كي لا تثقل على الدول المستفيدة ويتمثل ذلك في تقديم قروض بشروط ميسرة تتمثل في أسعار فائدة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة على القروض التجارية (ما بين 1 في المائة إلى 4 في المائة)، وطول فترات السداد (من 15 إلى 27 سنة) وفترات السماح (من 3 إلى 10 سنوات)، وكذلك ارتفاع عنصر المنحة في معظمها. كما تتسم تلك القروض أيضاً بعدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل شركات من جنسية الدول المانحة، وعدم تدخل الجهات المانحة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة، حيث توجه القروض للمشاريع التي تحددها الدول وفقاً لأولوياتها وخططها التنموية، ووفقاً للقواعد والضوابط التي تستهدف سلاسة الإجراءات وضمان الشفافية.

جدوى المشروعات: يشتمل الدعم المقدم من هذه المجموعة على تقييم جدوى المشاريع من حيث الجوانب الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية للمشاريع للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية.

العون الإنمائي العربي عام 2012

العون المقدم من الدول العربية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.2 مليار دولار عام 2012، بانخفاض نسبته 57.7 في المائة مقارنة بعام 2011. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات في العام المذكور، حيث بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من السعودية بنحو 1.7 مليار دولار، أي حوالي 53.4 في المائة من الإجمالي، وبلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 705 مليون دولار (21.9 في المائة)، ومن قطر حوالي 460 مليون دولار (14.3 في المائة)، ومن الإمارات حوالي 319 مليون دولار (9.9 في المائة)، ومن عُمان حوالي 16 مليون دولار (0.5 في المائة).

وبذلك بلغ أجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2012 حوالي 158.6 مليار دولار، منها حوالي 151.6 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.6 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 68.0 في المائة من مجموع المساعدات، والكويت حوالي 14.8 في المائة، والإمارات حوالي 8.6 في المائة، وقطر حوالي 3.7 في المائة، وعُمان حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 4.4 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1) : المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2012-1970)

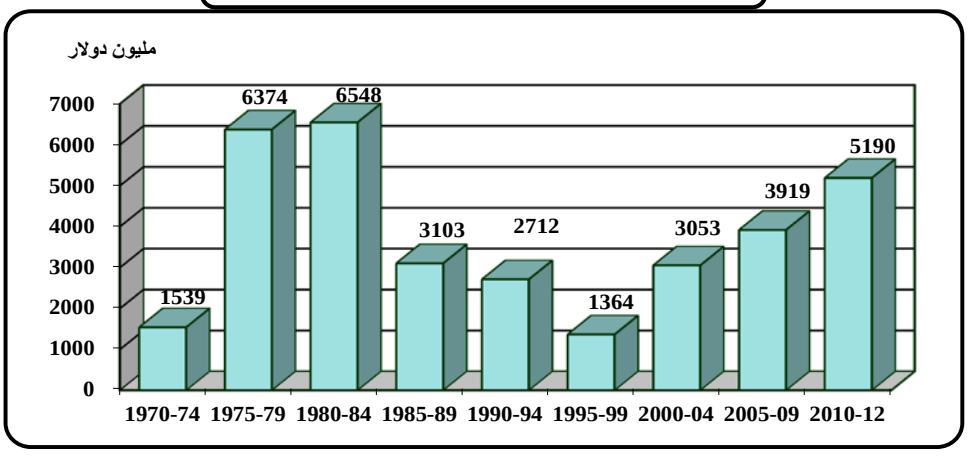

المصدر: الملحق (1/11).

وبخصوص نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.20 في المائة في عام 2012. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 0.24 في المائة للسعودية، وحوالي 0.36 في المائة للكويت، وحوالي 0.08 في المائة للإمارات. ويلاحظ من البيانات الخاصة بالمساعدات الإنمائية العربية، أن متوسط نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين قد ارتفع من حوالي 0.60 في المائة عام 1995 إلى حوالي 0.82 في المائة في عام 2000، قبل أن يتراجع إلى حوالي 0.29 في المائة عام 2005، ثم يرتفع مرة أخرى ليستقر في حدود 0.5 في المائة للسنوات 2009 و 2011، الملحق (2/11).

العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

تهدف أنشطة وعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق، من خلال مساهماتها في تمويل مشاريع التنمية بالدول المستفيدة إلى الحد من الفقر، وتخفيض معدلات البطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً. وتعمل السياسات التمويلية التي تتبناها مؤسسات مجموعة التنسيق على تحقيق هذه الأهداف كعناصر أساسية في نشاطها الإنمائي الهادف إلى رفع معدلات النمو، وزيادة الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية. وتساهم مساهمات مؤسسات المجموعة في مكافحة الفقر، وذلك بما يشمل تمويل المشاريع الموجهة مباشرة لمكافحة الفقر مثل مشاريع التنمية الريفية، وصناديق التنمية الاجتماعية، والتسليف الإنمائي للمشاريع الصغيرة، والإسكان الاجتماعي، وتوفير المياه والكهرباء، ومشاريع البنية الأساسية والتكوين المهني والتعليم والصحة.

وفي عامي 2011 و2012، كانت الجهود الإنمائية لمجموعة التنسيق في مجال الزراعة موجهة نحو التخفيف من وطأة الفقر والتنمية الريفية مع التركيز على زيادة الإنتاجية، وتطوير البنى التحتية ودعم مشروعات حماية البيئة، واستغلال الموارد المائية متعددة الأغراض وتطوير الري. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في مشروع مجمع سدي أعالي نهري عطبرة وستيت بالسودان الذي يهدف إلى تحقيق الازدهار لسكان إقليم شرق السودان عن طريق توسيع نطاق الأراضي المروية بمقدار 180,000 هكتار، وزيادة توليد الطاقة الكهربائية بمقدار 320 ميجاوات. كما سيعمل هذا المشروع على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وسد احتياجات المنطقة من الكهرباء، وتوفير فرص العمل.

وتشمل مساعدات مؤسسات المجموعة المخصصة لقطاع التعليم مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءاً من بناء المدارس والكليات والمعاهد العليا والجامعات وتحديثها، إلى تدريب المعلمين وبناء القدرات في نظم التعليم الوطنية. كما تدعم مساهمات مجموعة التنسيق تبادل المعرفة ونقلها من خلال رعاية المؤتمرات وحلقات العمل والأنشطة الفكرية الأخرى. وفي هذا الخصوص، نشير إلى برنامج دعم البحث العلمي الذي بادر به الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1997، والذي يهدف إلى دعم البحث العلمي من خلال توفير الفرص للباحثين العرب الراغبين في مواصلة بحوثهم العلمية والعاملين في الجامعات العربية، والحاصلين على شهادة الدكتوراه، وذلك للانتساب والعمل في

مجالي البحوث والتدريس في الجامعات المرموقة عالمياً، بغرض نقل المعارف الجديدة وأساليب التدريس والبحوث المكتسبة لأوطانهم. وقد قدم البرنامج منذ بدايته 90 منحة إلى باحثين من 13 دولة عربية وفي مختلف مجالات التخصص (فيزياء، علوم الأحياء، كيمياء، طب، هندسة، علوم اجتماعية وإنسانية، زراعة، جيولوجيا، رياضيات، علوم النباتات، صيدلة، وعلوم المبيدات).

وفي مجال دعم قطاعات البنى التحتية، لاسيما الطاقة والنقل والمياه والاتصالات، تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على حشد جهودها لكي تكون حافزاً وشريكاً استراتيجياً يعمل على النهوض بتطوير البنى التحتية في البلدان المستفيدة، وذلك بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الأجل الطويل. ونشير في هذا المجال إلى آلية تمويل البنى التحتية العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي أطلقها البنك الإسلامي مع البنك الدولي لدعم مشاريع البنى التحتية القطرية والبينية، ولاسيما المشاريع التي تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد شهدت الأنشطة التي تقدمها أغلب مؤسسات المجموعة تطوراً في نطاقها وذلك حرصاً منها على مواكبة التغير في الاحتياجات التمويلية للدول العربية أو في البنية الاقتصادية الاستثمارية، إذ أولت معظم هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً لدعم القطاع الخاص بزيادة التمويل وإحداث تسهيلات خاصةً به، الإطار رقم (2).

الإطار رقم (2)

آلية تمويل البنى التحتية العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في إطار العمل على سد نقص الاستثمار في البنى التحتية في "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، أطلقت مجموعة البنك الدولي (ممثلة في البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية والمؤسسة المالية الدولية) والبنك الإسلامي للتنمية معاً، في عام 2011، "آلية تمويل البنى التحتية العربية" بقصد دعم مشاريع البنى التحتية القطرية والبينية، ولاسيما المشاريع التي تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد صُممت "آلية تمويل البنى التحتية العربية" في شكل آلية متكاملة لتعزيز وتطوير البنى التحتية والحوار الإقليمي في دول "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وإيجاد طرق شاملة لتمويل وتنفيذ المبادرات في مجال البنى التحتية والتكامل الإقليمي. وستتألف "آلية تمويل البنى التحتية العربية" من المكونات الأربعة التالية:

1- آلية الاستثمار في البنى التحتية العربية: وترمي إلى توفير التمويل بأشكاله المختلفة عن طريق القطاع الخاص – لمشاريع البنى التحتية في المنطقة التي ينوي البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة المالية الدولية أن يستثمرا فيها معاً.
2- منتدى للسياسات والمناقشات: وهو منتدى السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعمل بمثابة آلية للتنسيق وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية الأساسية في المنطقة.
3- آلية المعونة الفنية: يتم تمويلها من خلال البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة المالية الدولية لتقديم المعونة والتمويل ورفع العوائق التي تعترض التمويل.
4- نافذة عامة: تمول بقرض من البنك الدولي نحو 200 مليون دولار أمريكي (يمكن أن يزيد لاحقاً) لدعم الحكومات في تمويل مشروعات البنى التحتية ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنها – عند الحاجة – المكوّن الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تستثمر فيه "وسيلة الاستثمار في البنى التحتية العربية".

كما يشكل قطاع الصحة إحدى أولويات مؤسسات مجموعة التنسيق لما يمثله من أهمية قصوى في التنمية البشرية. وتشمل اهتمامات مؤسسات مجموعة التنسيق على مجالات مختلفة انطلاقاً من الوقاية من الأمراض السارية وغير السارية ومكافحتها، مروراً بتعزيز المنظومة الصحية بغية تحسين الخدمات الصحية كماً وكيفاً، ووصولاً إلى تمويل مشاريع القطاع من خلال المساهمة في إقامة البنية التحتية وتجهيزها، بدءاً من المستشفيات العامة والمتخصصة والعيادات الريفية، وإلى بناء القدرات.

وبخصوص دعم الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد واصلت مؤسسات مجموعة التنسيق مشاركتها في اجتماعات مبادرة دوفيل لدعم الدول العربية. وشاركت في اجتماعات اللجنة التوجيهية لصندوق التحول " Transition Fund" الذي أنشئ ضمن مبادرة دوفيل بقرار مجموعة الثماني في اجتماع لها في بداية عام 2012 بالولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف صندوق التحول إلى تقديم الدعم إلى الدول العربية المعنية بمبادرة دوفيل على شكل منح ومساعدات فنية لمساعدتها في تبني إصلاحات اقتصادية وتنفيذ التزاماتها الإصلاحية لخلق فرص عمل وضمان التنمية الشاملة. ويبلغ رأس المال الأولي لصندوق التحول 250 مليون دولار، الإطار رقم (3).

الإطار رقم (3)
"شراكة دوفيل" لدعم الدول العربية التي تشهد تحولات ديمقراطية

تعد "شراكة دوفيل" بمثابة مبادرة عالمية طويلة الأمد أطلقتها مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8) في عام 2011، لدعم التحولات في الدول العربية التي تمر بتحولات سياسية. وتتركز هذه الشراكة على محورين أساسيين، الأول سياسي يرمي إلى دعم الانتقال الديمقراطي، والثاني اقتصادي يتوخى دعم الاستراتيجيات المحلية من أجل تحقيق نمو مستدام وشامل. واتفقت المؤسسات المالية الدولية على تقديم مساعدة تصل إلى 38 مليار دولار للدول المعنية بالمبادرة والتي تتمثل في دول التحول الديمقراطي ممثلة في كل من تونس ومصر والأردن والمغرب وليبيا واليمن.

وتضم حالياً "شراكة دوفيل" كل من: الدول المانحة: كندا، وفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا. والمؤسسات المالية الدولية: البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى: منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وقد دعت قمة "مجموعة الثماني" التي عقدت بمدينة بدوفيل (فرنسا) مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية، ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني للانضمام إلى "شراكة دوفيل" لمساعدة الدول العربية التي تشهد تحولات ديمقراطية على تحقيق الأهداف التالية:

- إشراك المواطن في صنع القرار السياسي والاقتصادي وتوطيد الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

- تعزيز الاندماج والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين، ومساندة الفئات الاجتماعية المهمشة.
- تطوير وتحديث اقتصاد الدول المعنية ودعم القطاع الخاص، مع التركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع التعاون والاندماج الإقليميين.

وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة "شراكة دوفيل" فقد وافقت مؤسسات التمويل الدولية المعنية بمبادرة دوفيل خلال اجتماع وزراء المالية لمجموعة الثماني في مدينة مرسيليا بفرنسا عام 2011 على استحداث منظومة للتنسيق لتسهيل تنفيذ العمليات المشتركة وتحقيق أقصى قدر من التعاون بين المؤسسات في المنطقة من خلال تنسيق الأنشطة بين المؤسسات المالية الدولية، وتبادل المعلومات حول المشاريع المشتركة، والعمل التحليلي. ويتولى حالياً البنك الإسلامي للتنمية مهام الأمانة التي استضافها البنك الإفريقي للتنمية خلال الفترة 2011-2012.

وقد قررت مجموعة الثماني في اجتماعها في بداية عام 2012 إنشاء "صندوق التحول" كآلية لتنفيذ أهداف "مبادرة دوفيل" لدعم الدول العربية التي تشهد تحولات في مجال وضع السياسات وإعداد البرامج وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. فصندوق التحول هو بمثابة شراكة واسعة تأسست لتقديم المنح من أجل التعاون التقني لمساعدة الدول المعنية "بمبادرة دوفيل" على تعزيز مستوى نظم إدارة الحكم وتحسين أداء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج إصلاحية توضع من قبل الجهات المعنية داخل الدولة نفسها. وتأتي موارد صندوق التحول في شكل منح من الجهات المانحة المشاركة في شراكة دوفيل، وتشمل مساهمات من كندا، وفرنسا، واليابان، والكويت، وقطر، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وبخصوص هيكلية صندوق التحول، فهي تتضمن اللجنة التوجيهية ووكالات دعم التنفيذ والقيم ووحدة التنسيق وقائمة الخبراء المستقلين. وتقوم دول التحول الديمقراطي بتنفيذ المشاريع بالتعاون مع وكالات دعم التنفيذ المختارة والشركاء المعنيين. وقد انضم عدد من المؤسسات المالية الدولية إلى اللجنة التوجيهية ممثلةً في البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الدولي.

وقد وافقت اللجنة التوجيهية في اجتماعها المنعقد في عمان في الأردن عام 2012 على تقديم أول منحة بقيمة 1.5 مليون دولار لدعم تحسين أداء مؤسسات قطاع المياه في الأردن. وستقوم سلطة مياه الأردن بتنفيذ المشروع بمساندة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقد بلغ مجموع تعهدات البلدان المانحة في إطار "شراكة دوفيل" نحو 165 مليون دولار للمساهمة في الإجمالي المستهدف لصندوق التحول والمقدر بـ 250 مليون دولار.

لقد كان في مقدور مؤسسات مجموعة التنسيق أن تحقق المزيد من الإنجازات في إطار دعم الخطط الوطنية التنموية لولا وجود عدد من المعوقات التي ارتبطت بتمويل وتنفيذ المشاريع الإنمائية والتي تتمثل بالآتي:

1- ضعف مستوى دراسات الجدوى للمشاريع المعروضة على التمويل في بعض الحالات نظراً لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع وتقديرها لاحتياجاته الفعلية.
2- طول فترة دراسة المشروعات وطرح المناقصات وإبرام عقود التنفيذ والموافقة عليها، وذلك بسبب التعقيدات الإدارية من جهة، أو بسبب عدم توفير العناصر الفنية المؤهلة من جهة أخرى.
3- تعرض المشاريع خلال فترة تنفيذها لتعديلات مذكورة وفي بعض الحالات تعديلات جوهرية في مواصفاتها، مما يؤثر في التنفيذ وربما في المردود المقرر لها.

عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2012

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق، في عام 2012 حوالي 8.4 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 31.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 39.2 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 16.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 13.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 10.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 10.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.4 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بحوالي 2.5 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 1.2 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2012 حوالي 51.1 في المائة مقابل 54.7 في المائة في عام 2011، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي 31.2 في المائة مقابل 25.4 في المائة في عام 2011، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 15.2 في المائة مقابل 12.2 في المائة في عام 2011، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.6 في المائة مقابل 2.4 في المائة في عام 2011، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.9 في المائة مقابل 5.3 في المائة في عام 2011، الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 30.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2012، يليه قطاع النقل والاتصالات حوالي 22.9 في المائة ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 22.5 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 14.0 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 9.8 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 0.3 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي: بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2012 حوالي 118.2 مليار دولار. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 70.8 مليار دولار (59.9 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 27.1 مليار دولار (22.9 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.2 مليار دولار (14.6 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.9 مليار دولار (1.6 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.2 مليار دولار (1.0 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام 2012

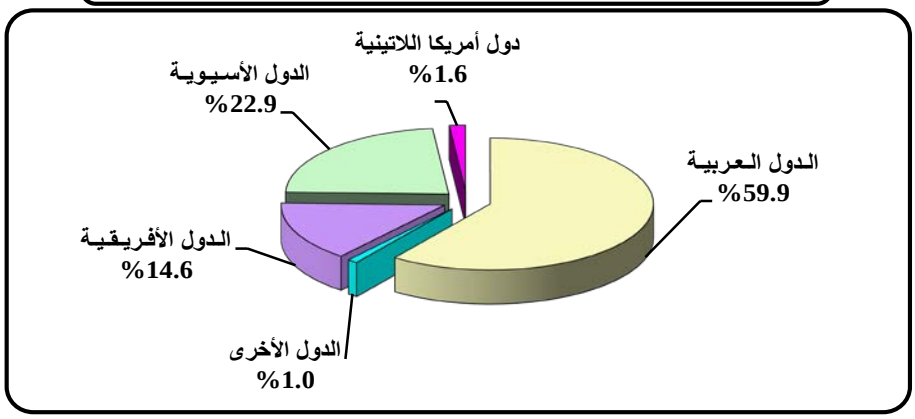

المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 31.0 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2012، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 21.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 15.5 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.8 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.8 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.2 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 3.2 في المائة.

وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 79.8 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 20.2 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 26.8 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.9 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 20.1 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 9.0 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 11.0 في المائة، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على نسبة 9.2 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (3).

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2012

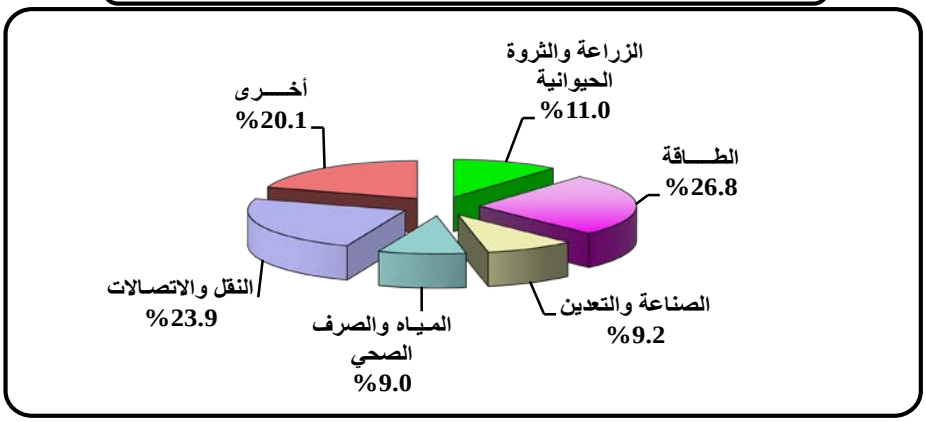

المصدر: الملحق (6/11).

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى استمرار انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية للعام الثاني على التوالي، حيث انخفضت بنسبة 4 في المائة خلال عام 2012 وبنسبة 2 في المائة خلال عام 2011. وهذه هي المرة الأولى، بعد عامي 1996 و1997، التي تشهد فيها المساعدات الإنمائية الرسمية انخفاضاً على مدار عامين متتاليين. ويعود ذلك إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية والصعوبات الكبيرة التي تواجه منطقة اليورو. ولا تزال معظم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدرة بحوالي 125.6 مليار دولار في عام 2012، تأتي من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، غير أن الجهات المانحة الناشئة مثل المملكة العربية السعودية وتركيا ودول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) أصبحت تلعب دوراً مهماً على نحو متزايد في مجال المساعدات الرسمية. ونشير فيما يلي إلى بعض السمات للمساعدات الإنمائية الرسمية الدولية خلال السنوات الأخيرة:

- لا تزال أكبر الجهات المانحة تلعب دوراً رئيسياً: حيث قدمت دول مجموعة السبعة (G7) 70 في المائة من مجموعة صافي المساعدات الإنمائية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في عام 2012، وساهمت الدول الأعضاء في كل من لجنة المساعدات الإنمائية والاتحاد الأوروبي بنسبة 51 في المائة. كما ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من تسع دول، وجاءت أكبر الارتفاعات في استراليا والنمسا وأيسلندا وكوريا ولوكسمبورغ. وسجلت 15 دولة انخفاضاً، وكانت أكبر الانخفاضات في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة في منطقة اليورو، وهي أسبانيا وايطاليا واليونان والبرتغال.

وكانت أكبر الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان. وقدم عدد من الدول أجزاءً كبيرة من دخلها القومي الإجمالي (GNI) في صورة مساعدات إنمائية رسمية، فساهمت لوكسمبورغ والسويد والنرويج والدانمارك وهولندا بأكثر من 0.7 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي، وهي النسبة المستهدفة التي التزمت بهما الدول الغنية في البداية - في عام 1970 - وأعادت التأكيد عليها عدة مرات منذ ذلك الحين. كما أكدت المملكة المتحدة مؤخراً أنها سوف تنفق 0.7 بالمائة من موازنتها الجديدة على التنمية الدولية. وبلغ متوسط نسبة المساعدات التي قدمتها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، من دخلها القومي خلال عام 2012 نحو 0.43 في المائة.

- المساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول العربية: بلغت المساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال عام 2011 حوالي 136.4 مليار دولار محققة بذلك نسبة نمو بلغت حوالي 4.1 في المائة مقارنة بعام 2010. وبالنسبة للمجموع التراكمي خلال الفترة 1990 – 2011، فقد بلغ نصيب الدول العربية من هذه المساعدات حوالي 12.5 في المائة. وحصل العراق على النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة، مقدارها 66.4 مليار دولار، أي بنسبة 27.9 في المائة، يليه مصر بمقدار 42 مليار دولار وبنسبة 17.6 في المائة، ثم فلسطين بمقدار 23.2 مليار دولار وبنسبة 9.7 في المائة، فالسودان بمقدار 20.7 مليار دولار وبنسبة 8.7 في المائة. والمغرب 17.9 مليار دولار وبنسبة 7.5 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (4).

الشكل (4) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية
من جميع المصادر (1990-2011)

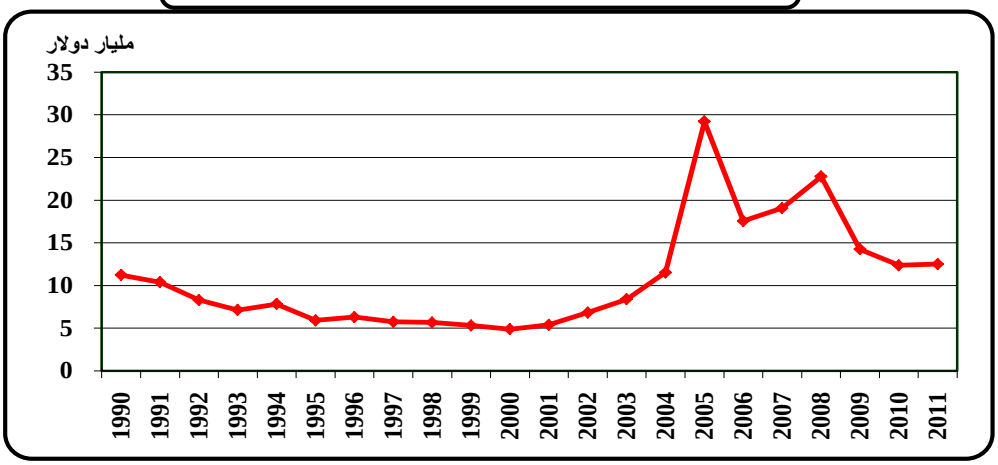

المصدر: الملحق (7/11).

تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2012 عدداً من الاجتماعات الدولية شارك فيها العديد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وتحسين فاعلية العون، وذلك بما يشمل:

- مؤتمر الرياض للمانحين لليمن: عقد المؤتمر في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في سبتمبر عام 2012، وشارك فيه ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وقد بلغ إجمالي تعهدات المانحين حوالي 6.4 مليار دولار. ويتضمن هذا المبلغ أكثر من أربعة مليارات دولار أعلن عنها خلال اجتماع "أصدقاء اليمن" الذي استضافته العاصمة السعودية في نهاية مايو 2012 بينها 3.25 مليار دولار من السعودية. وقدم البنك الدولي خلال المؤتمر منحة بمبلغ 400 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية 846 مليون دولار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 510 مليون دولار، وصندوق النقد العربي 380 مليون دولار، وبريطانيا 311 مليون دولار. كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 214 مليون دولار، وألمانيا 158 مليون دولار، وهولندا 100 مليون دولار.

- مؤتمر أصدقاء اليمن: عقد المؤتمر في نيويورك في 27 من سبتمبر 2012، بمشاركة 39 دولة وعدد من المنظمات المانحة العربية والإقليمية والدولية. بلغت إجمالي التعهدات المالية التي حصلت عليها الحكومة اليمنية في هذا المؤتمر 1.4 بليون دولار. وقد تعهدت دولة الكويت بتقديم 500 مليون دولار مساعدات وقروض ميسرة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية المحددة في برنامج الاستقرار المرحلي بين عامي 2012-2014، وتعهدت دولة قطر بتقديم مبلغ مماثل لما قدمته دولة الكويت لدعم الجوانب الإنسانية. كما تعهدت ايطاليا بتقديم مساعدات إضافية تبلغ 45 مليون دولار، وأعلن صندوق النقد الدولي تخصيص 120 مليون دولار لدعم عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن، ووعدت فرنسا بتقديم 81.5 مليون دولار، بالإضافة إلى عدة دول أخرى منها هولندا واستراليا والدانمارك.